

تحقيق

غاصب مختار
journalist.70@gmail.comأعلن بعض مرشحيه وياشر تشكيك لوائحه رغم التباينات
أي جديد يقدمه المجتمع المدني للناخبين ومجلس النواب؟

انتهت في اذار الماضي مهلة تقديم الترشيحات للانتخابات ومهلة الرجوع عنها، وفي 4 نيسان الجاري تنتهي مهلة تقديم اللوائح الانتخابية. مجموعات المجتمع المدني التي تطلق على نفسها اسم "قوى التغيير" قررت خوض الانتخابات في كل الدوائر، بعدما اعلنت عن بعض مرشحيها وبدأت اتصالاتها لتشكيل لوائحها رغم التباينات الواضحة بينها

لا شك في ان خوض قوى المجتمع المدني والتغيير الانتخابات يطرح السؤال: ماذا سيكون عليه دور المجتمع المدني والمستقلين اذا فاز بعضهم في الانتخابات؟ اي تغيير متوقع ان يحدثه في ظل سيطرة وتواجد الاحزاب التقليدية في كل الدوائر والمناطق ومؤسسات الدولة؟ وفي اي مجالات يمكن ان يحصل التغيير وفق برامجهم المعلنة؟ بعض المجموعات طرح برامج عامة وبعضها

عقل: لدينا اهتمام كبير
باستقلال القضاء

■ على اية اهداف تلتقي مجموعات المجتمع المدني؟
□ قوى التغيير في المجتمع المدني تلتقي على هدف اساسي هو بناء الدولة ومواجهة كل الذين اوصلوا البلد الى ما هو عليه، حتى



طرح مجرد شعارات مرحلية بما يتلاءم مع الظروف التي يعيشها البلد، وثمره مجموعات اكتفت بعرض الواقع ومشكلاته وتأثيراته على المواطنين من دون تقديم مقترحات حلول. في هذا المجال، تحاور "الامن العام" كلا من المحامي الدكتور زياد عقل مرشح "تحالف وطني" ضمن قوى التغيير عن دائرة بعبد، والناشط السياسي زياد عبس المرشح في دائرة بيروت الاولى، حول برامج المجموعات التي ينتمون اليها واهدافها وما المتوقع منها؟

لا هو نسبي ولا هو اكثر من صوت تفضيلي واحد. لكن قوى التغيير، رغم بعض التباينات لديها خيار بتشكيل لوائح تقارع بها احزاب السلطة في كل لبنان، وهذا ما يتم التحضير له بهدف فتح صفحة جديدة في تاريخ الوطن.

■ ما الجديد الذي ستقدمه الى الناس في الحياة السياسية والنيابية والعامه، لاسيما في هذه الظروف الصعبة اقتصاديا ومعيشيا؟
□ هدفنا استعادة دور المجلس الرقابي، هذا المجلس الذي يضم مجموعة احزاب في البرلمان وفي الحكومة وغابت عنه المعارضة. اذا لم تكن هناك معارضة جديدة لا يحصل استجواب للوزير الذي يخالف القانون، ولا تكون هناك جديدة في تطبيق القوانين، فنكون امام برلمان يصدر قوانين لا يتم تطبيقها كما يحصل حاليا في معظم القوانين بسبب غياب الرقابة البرلمانية من جهة، ولعدم احترام سلطة الرقابة في مجلس النواب من جهة ثانية، فالمجلس يلعب حاليا دورا تشريعي فقط ولا يؤدي دورا رقابيا، علما انه اهم من

التشريع. هناك مخالفات كبيرة للدستور، مثلا استقال نواب وتوفي اخرون، فلم يتم اجراء انتخابات فرعية كما ينص الدستور بشكل واضح خلال شهرين.

■ ما هو مشروعكم السياسي والانتخابي؟
□ بالنسبة الى مشروع قوى التغيير، اذا اعطانا اللبنانيون المقيمون وفي دول المهجر اصواتهم واعطونا الفرصة للوصول، لدينا اهتمام كبير جدا بموضوع استقلال القضاء، اذ لم يكن لبنان ليصل الى هذا الوضع لو كانت هناك استقلالية للقضاء. فلا يجوز ان يكون هناك مرسوم للتشكيلات القضائية بتوقيع رئيسي الجمهورية والحكومة والوزراء المعنيين، بل يجب ان تصدر التشكيلات عن مجلس القضاء الاعلى وتكون مبنية على الكفاية.

تاليا، المدعي العام المالي او التمييزي او في اي محافظة يجب ان يتم تعيينه في مجلس القضاء الاعلى، وهذا امر في حاجة الى تعديل بسيط في قانون اصول المحاكمات الجزائية بهدف رفع يد السياسة عن القضاء. القاضي يجب ان يكون متمكنا من ملاحقة اي شخص وسجنه حتى لو كان رئيسا او وزيرا او نائبا او سياسيا يخالف القوانين. نشير الى ان في فرنسا رؤساء جمهورية حوكموا وهناك رئيس دخل السجن. لن تصبح لدينا دولة قانون طالما هناك تبعية للقضاة في المراكز الحساسة للسياسيين. اذا وصلت المجموعات التغييرية الى البرلمان، انا اكيد ان عنوان عملها سيكون استقلال القضاء ودعم مطالب نادي القضاة ومطالب نقابة المحامين في بيروت وطرابلس، وسيكون هناك جهد كبير لبناء دولة القانون عبر بناء دولة المؤسسات.

■ اذا تمكنت من دخول البرلمان لن تصبحوا من ضمن منظومة السلطة المشكو منها، خاصة ان اكثر القوى السياسية ستعود الى المجلس؟

□ اطلاقا. ستكون هناك معارضة موجودة وهي زهرة النظام الديموقراطي. لا رغبة لدينا في ان نشارك في السلطة التنفيذية



المحامي الدكتور زياد عقل مرشح "تحالف وطني" ضمن قوى التغيير عن دائرة بعبد.

في وضع اي مرتكب في السجن. هذا يعود في الدرجة الاولى الى غياب الرقابة النيابية والى عدم استقلال القضاء. لذلك ندعو اللبنانيين الى انتخاب قوى التغيير في كل لبنان لفتح صفحة جديدة في تاريخ البلد مبنية على المساءلة واحترام دولة القانون بهدف التغيير المنشود.

قوى التغيير
في المجتمع المدني تلتقي
على بناء الدولة

■ يتهم البعض منكم بانهم من اتباع السفارات وينفذون اجندتها السياسية بسبب التمويل الذي يحصلون عليه، كيف تبررون دعمكم الخارجي ماليا وسياسيا؟

□ نستطيع ان اؤكد ان قوى المجتمع المدني التغييرية الحقيقية لا تأخذ اموالا من دول اجنبية، بل تأخذ اموالا من اللبنانيين في لبنان ودول المهجر بهدف مواجهة احزاب تعودت ان تكون تحت تأثير سياسات دول اجنبية وهيمنة اجنبية. ان سيادة لبنان على اراضيه وبناء الدولة، وتقديس كل شبر من ارض لبنان، وكل نقطة ماء من المياه الاقليمية اللبنانية هي من مقدسات قوى التغيير، ونرفض ان يزايد علينا احد في موضوع السيادة. كما نرفض ان يكون عنوان الدفاع عن الارض وسيلة لحماية الفساد. ◀

بل يهمننا المشاركة في السلطة التشريعية لنعارض الاداء الخاطيء. نحن لن ندخل الحكومة ولن نحمل مسؤولية اداء السلطة، هم يحملون مسؤولية الاداء في السلطة التنفيذية. من اهم مهام السلطة التشريعية ان تكون فيها معارضة جديّة برلمانية، والمعارضة لا تكون شريكة مع احزاب السلطة في الحكومة.

■ هل ستكون لديكم قدرة على التغيير الذي تنشدهونه؟

□ لقد حصل تحالف بين الفاسدين والفاشلين اضعف الدولة، وادى الى فجوة مالية بقيمة 70 مليار دولار من دون ان ينجح المدعي العام المالي والمدعي العام التمييزي والقضاء

عبس: سنقدم برامج وخططا في مختلف القطاعات



الناشط السياسي زياد عبس المرشح في دائرة بيروت الاولى.

■ ما الذي يجمع مجموعات المجتمع المدني، اين تلتقي واين تختلف؟
□ تتلاقى مجموعات الثورة والمجتمع المدني على بناء وطن تديره دولة تحترم المواطن كإنسان، ويكون القانون فيه هو الفيصل وهو الضابط. كما تلتقي على مشروع المواطنة القائم على مبدأ ان الانسان قيمة في ذاته، بصرف النظر عن انتمائه الديني او المناطقي او العائلي او الحزبي. لكنها تختلف في بعض النواحي على الاسلوب والتكتيك والتوقيت، وربما في حالات قليلة على ترتيب الاولويات على المدى القصير، لكن هذه الاختلافات تبقى ضمن اطار تنوع الاراء وتعددتها.

■ ما هو المشروع الجديد الذي ستقدمونه الى الناس سياسيا ونيابيا ومعيشيا؟

□ سنقدم اولاً عرضاً واقعياً وصادقاً لحالة البلد ولن نرمي وعوداً كاذبة حتى لو لم يكن هذا العرض "كسب" في السياسة، لاننا على يقين بأن المواطن بات على نسبة من الوعي والادراك تجعلنا نحصل على اهتمامه وضم جهوده الى جهودنا، كلما كنا واضحين في توصيف المشاكل بدل ان نحاول التعمية عن مرارة الوضع. نحن نصر على مبدأ الصراحة والوضوح، والواقع الصعب يستحيل التعمي عن حقيقته. كما اننا سنقدم نموذجاً عن الشفافية والمحاسبة التي تبدأ من انفسنا، والاهم اننا سنقدم برامج وخططاً واقعية واضحة في مختلف القطاعات، مبنية على دراسات علمية وخرطة طريق لتحقيق كل منها، مرتكزين على تكتل نيابي سيقدم مشاريع قوانين علمية بديلة عن الصفقات المشبوهة، وسيضيء على مكامن تلك الصفقات واكلافها عبر ابراز الفوارق بينها وبين المشاريع التي سيقدمها.

■ البعض يقولون انكم ستصبحون من ضمن منظومة السلطة في حال وصلتكم الى البرلمان؟

□ بالتأكيد لن نكون جزءاً من المنظومة، بل سنكون ضمير المواطن في المجلس، والعين الساهرة على مصالحه، والاداة الرقابية التي ستقف في وجه مشاريع الفساد وتقاسم المغنم على حساب الناس، وصولاً الى ازاحة هذه الطبقة وتحقيق

مجموعات المجتمع المدني تختلف احياناً على الاسلوب والتكتيك

ما زال متردداً لاسباب عديدة، منها الخوف او الضعف امام المغريات في هذه الظروف الاقتصادية الصعبة، ومنها الارتباط العاطفي ببعض من يسميهم زعماء، وبعضها منهك ومستسلم، والبعض ما زال يرى فقط على المدى القصير فيبحث عن مصلحة آنية، والبعض القليل منتفع من جماعة السلطة. على هذا المستوى، العمل سيكون اصعب، لأننا نواجه ثقافة متراكمة على مدى عشرات السنين.

■ بعض المجموعات متهمه بانها تابعة للسفارات الاجنبية وتنفذ طلباتها السياسية بسبب التمويل الذي تحصل عليه، كيف تبررون هذا الدعم المالي والسياسي الخارجي لكم؟

□ يمكن للمنظومة وادواتها الاعلامية اتهامنا بما تشاء، فما من شجرة مثمرة الا ورشقت باحجار من لا يعرف الزرع. لكن السواد الاعظم من اللبنانيين لن يصدقوا منظومة فساد ومحاصصة ونهب اوصلت البلاد الى هذا الدرك من المأساة، ويعلمون بأن ليس لرؤوس هذه المنظومة وادواتها ان تتهم، بل هي التي كلما نظر اليها الناس لا يرونها الا في قفص الاتهام.

دولة الحق. فلو كنا من اللاهثين وراء السلطة والمكاسب لكنا منذ زمن بعيد جزءاً من طاوولات المصالح. مثلاً العديد منا كان ينتمي الى احزاب وصلت الى اعلى مواقع السلطة وغادرها غير آسف لأنه اختار المبادئ وليس المناصب.

■ هل ستكون لديكم قدرة على التغيير الذي نتشددونه؟

□ التغيير لا يكون بكبسة زر. هو عملية طويلة ومستمرة تحتاج في بعض الاحيان الى شرارة اطلاق تتلاقى مع نضال شعب يتوق الى هذا التغيير. ما من شرارة افضل من 17 تشرين للبناء عليها. نحن نتحدث عن تغيير على مستوى مواقع المسؤولية، وعلى مستوى ذهنية شرائح من اللبنانيين بعضها

